

دور الإفصاح المحاسبي في دعم جودة المعلومات المالية في ظل تفشي ظاهرة الفساد المالي

The role of accounting disclosure in supporting the quality of financial information
in light of the widespread phenomenon of financial corruption

سعيداني محمد

مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، جامعة تلمسان – الجزائر

Med_saidani@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/03/31

زغودي محمد*

مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، جامعة تلمسان – الجزائر

mohammed.zeghoudi@univ-tlemcen.dz

تاريخ القبول: 2023/03/26

تاريخ الإستلام: 2023/02/19

ملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح وإبراز أهمية الإفصاح المحاسبي، ودوره في دعم جودة المعلومات المالية في ظل تفشي ظاهرة الفساد المالي، ومن أجل بلوغ هدف هذه الدراسة اعتمدنا على التحليل الوصفي الإحصائي لتحليل متغيرات الدراسة حيث قمنا بتصميم استبانة تحتوي 30 سؤالاً، وزعت على الأشخاص الذين يتمتعون بالخبرة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والمالية، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من الأكاديميين من أساتذة جامعيين، ومحافظي الحسابات والمحاسبين والمسيرين والمديرين الماليين في المؤسسات.

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الالتزام بالإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة يساهم في تحسين مستوى عرض المعلومات المالية المحتواة في التقارير المالية وتعزيز جودتها في ظل تفشي واستفحال ظاهرة الفساد بصفة عامة والفساد المالي على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومات المالية، الفساد المالي.

تصنيفات JEL: D73; G20; M41.

Abstract:

The main objective of this study was to clarify and highlight the importance of accounting disclosure and its role in supporting the quality of financial information in light of the spread of corruption, especially financial corruption. To achieve this objective, we relied on statistical descriptive analysis to analyze the study variables. We designed a questionnaire consisting of 30 questions, distributed to individuals with scientific and practical experience in the field of accounting and finance. The study sample included a group of academics, accounting and finance managers, accountants, administrators, and financial directors in institutions.

Through this study, it was found that compliance with accounting disclosure in presenting financial statements according to accepted accounting principles contributes to improving the level of financial information contained in financial reports and enhancing its quality in light of the spread and proliferation of corruption in general and financial corruption in particular.

Keywords: Accounting disclosure, Financial information, Financial corruption.

Jel Classification Codes: D73; G20; M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن ظهور الأزمات والانهيارات المالية في العالم التي أثرت وبشكل رهيب على الاقتصاد العالمي، على غرار أزمة شركة Enron في سنة 2001م بالولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى فقدان الثقة في القوائم المالية وما تحتويه من معلومات مالية ومهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء، ونظرا للأهمية البالغة للإفصاح في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تم البحث عن الوسائل اللازمة لاسترجاع الثقة في المعلومات المالية لدى المستثمرين وهذا من خلال إصدار معايير محاسبية دولية تتناول شروط وكيفيات عرض المعلومات المالية والإفصاح عنها في القوائم المالية وكذا الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المالية حتى تعتز ذات جودة ويمكن الاعتماد على مخرجاتها.

1.1. الاشكالية: على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين مستوى عرض المعلومات المالية ودعم جودتها في ظل تفشي ظاهرة الفساد المالي؟.

وللإحاطة أكثر بموضوع الدراسة، يمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في دعم وتعزيز خاصية الملائمة كخاصية أساسية لجودة المعلومات المالية؟
- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في دعم وتعزيز خاصية الموثوقية كخاصية أساسية لجودة المعلومات المالية؟
- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في دعم وتعزيز الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية؟.

1.2. فرضيات البحث:

بناء على الاشكالية الرئيسية واعتمادا على التساؤلات الفرعية السابقة تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: يساهم الإفصاح المحاسبي في دعم وتعزيز الملائمة كخاصية أساسية لجودة المعلومات المالية؛
 - الفرضية الثانية: يساهم الإفصاح المحاسبي في دعم وتعزيز الموثوقية كخاصية أساسية لجودة المعلومات المالية؛
 - الفرضية الثالثة: يساهم الإفصاح المحاسبي في دعم وتعزيز الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية.
- 1.3. أهمية البحث: تتجلى أهمية هذه الدراسة من أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير تقارير مالية على درجة عالية من الدقة لإمداد مستخدميها بالمعلومات الكافية للتنبؤ وتقييم كفاءة إدارة المؤسسة وقدرتها على تحقيق الدخل.

1.4. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- عرض الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي؛
- التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية وظاهرة الفساد؛
- إبراز دور الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية.

1.5. منهجية البحث:

تم الاستعانة في الجانب النظري بالمنهج الوصفي للتعريف بمتغيرات الدراسة، بينما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال توجيه استبانات لعينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية.

2. الإفصاح المحاسبي:

2.1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإفصاح، فقد تطرق العديد من الكتاب لتعريف الإفصاح نذكر منها (سعيداني، رزيقات، وزرقون، 2022، صفحة 159):

- الإفصاح المحاسبي هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من طرف إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة.
- الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملئم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

- وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) "الإفصاح المحاسبي هو عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها.

يعرف الإفصاح بأنه اتصال الشركة مع العالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على الأرباح وسداد التزاماتها والإفصاح في الشركات يعني إشهار كافة الحقائق وإظهار جميع البيانات والمعلومات سواء الدورية أو غير الدورية، وكذلك المالية وغير المالية. (بن لخضر، 2019، صفحة 750)

كما يعني أيضاً على أنه عملية إظهار المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية في الكشوف المالية مما يجعلها غير مضللة وملئمة لمستخدميها من أطراف خارجية وداخلية التي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة. (هلايلي، 2021، صفحة 306)

2.2. أنواع الإفصاح: يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

2.2.1. الإفصاح الكامل (الشامل): الإفصاح الكامل هو مصطلح قانوني يستخدم اجتماعياً للتعبير عن الكشف الكامل عن أي شيء غير معروف، والذي يخص موضوع أو مواضيع معروفة بشكل كامل، حيث يتضمن الإفصاح الكامل على المعلومات والبيانات التي تتعلق بالوحدة الاقتصادية وبشكل شامل، أي محاولة الإفصاح عما يمكن الإفصاح عنه، لكي لا يكون أي غموض أو نقص لدى المستفيدين من هذه المعلومات. (نصرات وعبد اللاوي، 2021، صفحة 602)

2.2.2. الإفصاح العادل: يهتم هذا النوع من الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب اخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. (قسمية وعبيرات، 2016، صفحة 373)

3.2.2. الإفصاح الكافي: يعني أن تكون التقارير المحاسبية والمالية تفصح عن ما هو ضروري حتى لا تكون التقارير مضللة، وهذا الإفصاح واسع جداً ولكنه يفيد في إبراز ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة للقارئ العادي للقوائم المالية، حيث يستطيع تفسير المبادئ المحاسبية. (رحمة وتومي، 2020، صفحة 110)

4.2.2. الإفصاح الملئم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وأن تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. (عمامرة وزرقاوي، 2018، صفحة 311)

5.2.2. الإفصاح الوقائي (التقليدي): أي أن الإفصاح في القوائم المالية يجب أن يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة في استخدام المعلومات المحاسبية. (ملاح، 2017، صفحة 166)

6.2.2. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. (عمامرة وزرفاوي، 2018، صفحة 311)

3.2. أساليب وطرق الإفصاح:

حتى لا تكون عملية الإفصاح عشوائية وغير منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها (رينوبة و هواري، 2021، صفحة 145):

1.3.2. إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2.3.2. استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية المشار إليها سابقا، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

3.3.2. المعلومات بين الأقواس: ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين/ الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

4.3.2. الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

5.3.2. التقارير والجداول الملحقه: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6.3.2. تقرير رئيس مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدوره يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7.3.2. تقرير المراجع الخارجي: يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليس وسيلة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات والتحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

2.4. أهمية الإفصاح:

تكمن أهمية الإفصاح في توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما ترجع أهمية الإفصاح للنقاط التالية (حايبة، 2020، صفحة 42):

- يساعد الإفصاح المساهمين على بيان مدى نجاح الإدارة في تسيير المؤسسة التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛
- يساعد الإفصاح في القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة؛
- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة؛
- تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وغيرها؛
- إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل؛
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

3. الإطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية وظاهرة الفساد:

1.3. جودة المعلومات المالية:

للإمام أكثر بماهية جودة المعلومات المالية وجب التطرق أولاً لمفهوم مصطلح المعلومات على حد منفصل ومن ثم تناول مصطلح المعلومات المالية وصولاً لماهية جودة المعلومات المالية وخصائصها

1.1.3. تعريف المعلومات: هي تلك البيانات التي تمت معالجتها، إذ تم تصنيفها، تحليلها، تنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لذلك فإن البيانات قبل معالجتها لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرارات (سعيداني وأوكيل، 2021، صفحة 464).

2.1.3. تعريف المعلومات المالية: تمثل المعلومات المالية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها البعض لعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها. وتعرف أيضاً بأنها ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المالية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية وبمن يحقق الفائدة من استخدامها. (قورين ونقاز، 2019، صفحة 123)

3.1.3. مفهوم جودة المعلومات المالية: يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المالية بأنه المقدار الذي تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، ذلك أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحيّة في مجال ترشيد القرارات. (بوزوينة و دراوسي، 2017، صفحة 219)

4.1.3. خصائص جودة المعلومات المالية: وتتمثل في الصفات التي تتميز بها المعلومات المعروضة في القوائم المالية، حتى تكون مفيدة ويمكن استخدامها كأساس سليم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة الإبلاغية من قبل مستخدمي القوائم المالية، وتنطبق الصفات النوعية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ذات الاستخدام العام، وتعتبر المعلومات المالية مفيدة إذا كانت ملائمة وتتميز بالتمثيل الصادق لما يجب أن تمثله، وتكون فائدة المعلومات التي تتميز بذلك أنها تعزز قابلية المقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب، وقابلية الفهم. (عثمان، 2021، صفحة 47)

❖ الخصائص الأساسية:

- الملائمة: تقاس الملائمة بالغرض الذي أنتجت لأجله، حيث أن القوائم المالية التي يقوم المحاسب بإعدادها ونشرها قد يتم الاستفادة منها بطرق متنوعة ومختلفة، إذن فملائمة المعلومة من ملائمة الهدف المتوخى منها، سواء تقييم الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، أو التقييم والتحقق من المعلومات المتكررة ولاسيما غير المتكررة (الاستثنائية). (قورين و نقاز، 2019، صفحة 124)

- المصدقية (الموثوقية): حتى تتمتع المعلومة المالية بصفة الموثوقية يجب خلوها من الخطأ المادي والتحيز وتمثيلها الصادق للأحداث الاقتصادية حتى يمكن الاعتماد عليها من طرف جميع الأطراف، وهذا ما يعني ضرورة أن تكون للمعلومات دلالة محددة بغض النظر عن الأطراف التي تقوم بأدائها. (تغليسية و وهابي، 2019، صفحة 8)

❖ الخصائص الثانوية (الداعمة):

- القابلية للمقارنة: إن استخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل أمراً هاماً وأساسياً للمستخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، ويسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المنظمة الواحدة لسنوات متعددة أملاً في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمنشآت المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواطن القوة والضعف فيها، وهو ما لا يمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات، وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات حيث لا يمكن أصلاً إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات، ولكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب توفر الشرطين التاليين (صلاح، 2012، صفحة 316):

- سهولة العرض واستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات؛
- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.
- الاتساق (الثبات): وتعني أن الشركة تطبق ذات المعالجات المحاسبية للأحداث المتشابهة من فترة لأخرى، وقد أخذ بعين الاعتبار وجود قيدين رئيسيين يحددان إمكانية القيام بها وهما: (بوزوينة و دراوسي، 2017، صفحة 221)
- الجدوى الاقتصادية التي تحددها قدرة المعلومات المالية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها؛
- الأهمية النسبية للمعلومات المنتجة ومدى قدرتها على التأثير على مستعملها في اتخاذ القرار.
- التوقيت الملائم: حتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن تتوفر في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة)، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تؤثر على وجهة نظر متخذي القرار في اتخاذ القرار. وإعداد ونشر القوائم المالية يكون في فترات متباينة التأخير، مما يؤثر على مدى ملائمة المعلومة المحتواة فيها، من هنا ظهر المعيار المحاسبي الذي ينص على ضرورة إعلان تقارير مرحلية، كما أن نشر المعلومات بأكثر سرعة لا يكون على حساب إهمال دقتها ودرجة عدم التأكد منها. (غروي و بن موسى، 2022، صفحة 224)
- القابلية للفهم والاستيعاب: وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية معروضة بشكل يسمح لمستخدميها بفهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يستلزم أن يتمتع المستخدمون بمستوى معقول من المعرفة التي تمكنه من فهم المعلومات الواردة في القوائم المالية (بوعزيز، 2021، صفحة 51)

2.3. مفهوم الفساد:

1.2.3. تعريف الفساد: لقد وردت العديد من التعاريف للفساد، إذ لا يوجد تعريف واحد محدد له، إلا أنها تصب عموماً في اتجاه واحد كما جاءت به منظمة الشفافية العالمية التي عرفتته بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك الدولي فقد أعطى مفهوماً أشمل للفساد بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عامة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشاي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني. كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة". هذا النوع من الفساد يمكن تسميته بالفساد الصغير أما الفساد الكبير فهو أمر مرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على توكيلات الشركات العالمية. (عاشوري و أوضافية، 2021، صفحة 313)

2.2.3. أنواع الفساد: يمكن تصنيف الفساد وفق عدة معايير منها معيار الحجم ومعياري الانتشار وهما الأكثر شيوعاً:

❖ حسب معيار الحجم: يتم تصنيف الفساد حسب هذا المعيار استناداً إلى الدرجات الوظيفية للموظفين محل الفساد، وهي على النحو التالي: (برسولي و جوبر، 2018، صفحة 148)

- الفساد الصغير: يطلق عليه مصطلح فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين.
- الفساد الكبير: ويصطلح عليه أيضاً بفساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، وهو الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر فساد لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة.

❖ حسب معيار الانتشار: (كردودي ووصاف، 2017، صفحة 230)

- فساد دولي: هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات في إطار العولمة، حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما، لهذا يكون هذا الفساد اخطبوطياً يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع، ويعتبر النوع الأخطر.
- فساد محلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة، ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).

❖ حسب زمنه ومراحله: ويصنف إلى ثلاثة أنواع وهي (قربة و حوداسي، 2019، صفحة 270):

- الفساد العرضي: وهو المؤقت غير المنتظم الذي يحدث أحياناً من طرف أصحاب السلطة أو الوظيفة وليس بشكل دائم، وهو أكثر خطورة من المنتظم إذ تتعدد خطوات الرشوة بدون تنسيق مسبق، إذ لا يمكن ضمان إنهاء المعاملة في هذه الخطوات وعدم إيقافها مما يجعل أثر الفساد مضاعفاً، ويحدث عند قاعدة الهرم الحكومي أي هو فساد الموظفين الصغار في القطاعات المختلفة.
- الفساد المنتظم أو النظامي: ففي هذا النوع يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بطبقاته كافة ومختلف معاملاته، فيؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد، إذ تتحول الإدارة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة فاسدة، والتي تضم المدير العام ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري.

– الفساد المؤسسي: ففي هذا النوع ينشأ الفساد في قطاع بعينه أو وزارة أو مؤسسة بعينها، إذ يكون قاصرا عليها، وليست ظاهرة في الإقتصاد والدولة ككل، ويزيد في القطاعات التي تسهل جني الربح فيها وضعف الرقابة والتنظيم أيضا، كوجود بعض الموظفين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

3.2.3. أشكال الفساد: تتجلى أشكال الفساد في الصور التالية:

❖ الفساد السياسي: وهو إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة، وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، كذلك خضوع الجهاز التنفيذي لشروط القوى السياسية الحاكمة وتحويله إلى جهاز لحماية وإدامة واستمرار القوى السياسية الحاكمة ودعمها (سماعيلي ودادة، 2019، صفحة 358). يمكن أن تتجلى فيما يلي:

– المحسوبية: تعني إصرار ما تؤديه التنظيمات من خلال نفوذهم دون استحقاقهم له أصلا ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج. (جريو وبوفليج، 2018، صفحة 122)

– الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء رغم كونه غير كفء، وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي. (قندوز وآيت محمد، 2018، صفحة 33)

❖ الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية عمله بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة. حيث يمكن أن تظهر في الصور التالية:

– الرشوة: تعرف الرشوة بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب أو قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة من أجل أداء خدمة أو الامتناع عن أدائها. (جريو ص.، 2019، صفحة 63)

– الابتزاز والتزوير: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود. (برسولي وجوبر، 2018، صفحة 150)

– المحاباة: ويقصد بها تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الاستئجار والاستثمار. (جريو وبوفليج، 2018، صفحة 122)

❖ الفساد الأخلاقي: ويتمثل في الانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

❖ الفساد المالي: ويتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات. (عليوات، 2010، صفحة 6)

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة. وهو ليس حكرا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة بل خارجها أيضا. (طويطي ومجدوب، 2019، صفحة 153)

- الاختلاس: ويقصد به عملية التصرف بممتلكات المؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ ديناً معدوماً بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه. (كريفار وبريري، 2017، صفحة 59)
- التهرب الضريبي: والذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم إلى الحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية. أما الشكل الثاني وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي ممارسات يخالف فيها المكلفون بالضريبة الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوي للهروب من الضرائب المستحقة. (غازي النعيمي وأحمد سعيد، صفحة 531)
- غسيل الأموال: ويتمثل في عملية إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة (مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الأسلحة المحظورة، تقاضي الرشاوي، التهريب)، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم انفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة. (بوقصة، 2018، صفحة 262)
- تهريب الأموال: يتمثل في تحويل جزء هام من الأموال عن مجراها الطبيعي، فانتشار ظاهرة الرشوة يسمح بتهريب واسع للأموال نحو الخارج. (سلامي، سلامي، وبن تفات، 2018، صفحة 108)
- تبيد المال العام: ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبيد الثروة القومية ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة دون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل، هدفه إرضاء من هم في السلطة لتحقيق المصالح المتبادلة. (مسعود، 2019، صفحة 92)
- 4.2.3. أسباب الفساد: للفساد أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية هي:
- أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرته للمشروعية. (قرية و حوداسي، 2019، صفحة 268)
- أسباب اجتماعية: يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، ولإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، ولل كلمة في وسائل الإعلام ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن، وعندما يصبح لكل شيء ثمن، فإن الفساد قد أضى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه. فالفساد لا ينتج إلا مزيداً من الفساد، والفاقد لا يرى في الفساد عيباً، وهنا يشكل الفساد طوقاً يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة. (ميادة، 2012، صفحة 113)
- أسباب إدارية وتنظيمية: وتتمثل في الإجراءات المعقدة (السلوكيات البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها ضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية. (تومي و علوم، 2016، صفحة 212)

- أسباب قانونية وقضائية: إن عدم وجود القوانين التي توفر الردع الحقيقي أو وجودها وعدم تنفيذها، أو عدم قدرتها على مواكبة التغيرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، أو تضمينها الإفراط في الاستثناءات في التطبيق سوف يسمح بالكثير من الاجتهادات وتكييف الحالات وفق أهواء أشخاص معينين لتحقيق منافع ومكاسب خاصة. ويمكن أن تصبح التشريعات منفذا للفساد وذلك من خلال بعض الآليات والأدوات التي توفرها الثغرات القانونية وإساءة بعض العاملين في مجال التقاضي لممارسة صلاحياتهم وإستغلال نفوذهم لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة. (جريس، 2019، صفحة 60)

- أسباب سياسية: وهي الأسباب ذات الصلة بالمؤسسات السياسية ومدى كفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤوليات، وضعف أداء المؤسسات السياسية من برلمان وأحزاب وحكومة وتفشي البيروقراطية في المؤسسات الحكومية، زيادة إلى عدم الاستقرار السياسي وضعف وانعدام الديمقراطية ومركزية القرار السياسي مما يخلق هوة بين السلطة والشعب وكذا غياب الفصل بين السلطات مما يؤدي لسيطرة إحداها على الباقي. (اليتيم ومسكين، 2018، صفحة 181)

- أسباب إقتصادية: تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال والتي أسهلها هي استغلال الوظيفة والمنصب. (خيثري ولزرق، 2021، صفحة 313)

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحثان بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 46 فردا، حيث تم توزيع 46 استبانة، وتم استرجاع 36 استبيان قابل للدراسة، وبالتالي فإن حجم العينة المراد الاعتماد عليها في هذه الدراسة هو 36 فردا.

2.4. أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان يضم 30 فقرة، وقد تم تقسيم هذا الاستبيان إلى قسمين هما:

- القسم الأول: ويضم المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة (الجنس، التخصص العلمي، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة).

- القسم الثاني: يضم ثلاث محاور حيث يحتوي المحور الأول على عشر فقرات تتعلق بأهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الخاصية الأساسية لجودة المعلومات المالية (الملائمة)، المحور الثاني يتكون من عشر فقرات تتعلق بأهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الخاصية الأساسية لجودة المعلومات المالية (الموثوقية)، والمحور الثالث هو الآخر يحتوي على عشر فقرات تتعلق بأهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية.

ولقد تم الاعتماد على الشكل المغلق في إعداد الاستمارة، وتم تصميم محاور الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت الخماسي للتعرف على آراء أفراد العينة.

3.4. أدوات تحليل البيانات:

تم الاستعانة ببرنامج SPSS22 في تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، واستخدم الباحثان الأساليب الإحصائية التالية:

- تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة للتعرف على خصائص مفردات العينة؛
 - حساب ثبات الاستبانة وصدق الاتساق الداخلي لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) بحساب معامل ألفا كرونباخ، والتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل الارتباط لبيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحاور الثلاثة والدرجة الكلية التي تنتهي إليها الفقرة؛
 - تحليل آراء أفراد الدراسة حول محاور الدراسة، عن طريق حساب التكرارات والنسب المئوية، وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعرفة مدى موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبيان.
- تم تقسيم الاستبيان إلى مقياس خماسي على النحو التالي:

جدول 01: ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

المستوى	طول الفترة	المتوسط المرجح للأوزان	الاستجابة
منخفض	0.79	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
	0.79	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
متوسط	0.79	من 2.60 إلى 3.39	محايد
مرتفع	0.79	من 3.40 إلى 4.19	موافق
	0.79	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

وفقا لمقياس ليكارت الخماسي تم تحديد درجة الأهمية حيث منحنا الدرجة 5 و4 لموافق بشدة وموافق على الترتيب وهو ما يمثل مستوى مرتفع من القبول أو الموافقة، الدرجة 3 لمحايد وهو ما يمثل مستوى متوسط من القبول، ثم الدرجة 2 و1 لغير موافق وغير موافق بشدة وهو ما يمثل مستوى منخفض من الموافقة، بحيث كلما ازدادت الدرجة زادت أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم جودة المعلومات المالية في ظل تفشي ظاهرة الفساد المالي.

4.4. تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

فيما يلي العرض الجدولي يستعرض الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الخمسة (نوع الجنس، التخصص العلمي، المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة)

جدول 02: تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة (N=36)

المتغيرات الديموغرافية	التكرار	النسبة (%)
1- نوع الجنس	ذكور	58.3
	إناث	41.7
2- التخصص العلمي	محاسبة وتدقيق	38.9
	علوم مالية	27.8
	اقتصاد	33.3
3- المستوى التعليمي	دكتوراه	38.9
	ماستر	44.4
	ليسانس	16.7

36.1	13	أستاذ جامعي	4- الوظيفة
47.2	17	محاسب/محافظ حسابات	
16.7	6	مسير/مدير مالي	
38.9	14	أقل من 5 سنوات	5- الخبرة
22.2	8	من 5 إلى 10 سنوات	
38.9	14	أكثر من 10 سنوات	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن 21 من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 58.3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة ذكورا، بينما 15 يمثلون ما نسبته 41.7% إناثا، أما بالنسبة للتخصص العلمي لأفراد العينة فإن تخصص محاسبة وتدقيق بلغ عددهم 14 من إجمالي آراء الدراسة أي ما نسبته 38.9%، يليه تخصص اقتصاد بنسبة 33.3%، ثم تخصص علوم مالية بنسبة 27.8%. وبالنسبة للمستوى التعليمي تبين أن الفئة الأكبر من أفراد عينة الدراسة حاصلين على شهادة ماستر بنسبة 44.4%، يليه حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 38.9%، بينما ما نسبته 16.7% أصحاب شهادات ليسانس. على المستوى الوظيفي فإن 17 من أفراد العينة يشتغلون محاسبين أو محافظي حسابات من إجمالي أفراد الدراسة وهم الفئة الأكثر بنسبة 47.2%، يليها الموظفين في قطاع التعليم العالي وهم أساتذة جامعيين بنسبة 36.1%، ثم المسيرين بنسبة قدرها 16.7%. أما مستوى الخبرة فقد بلغت فئة أقل من 5 سنوات وأكثر من 10 سنوات خبرة ما نسبته 38.9% لكل فئة، أما فئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة فقد بلغت 22.2%.

5.4. حساب ثبات الاستبانة وصدق الاتساق الداخلي:

1.5.4. حساب ثبات الاستبانة: لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدمنا معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من 30 مفردة، وقد تم استبعادها من العينة الكلية والجدول رقم (03) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

جدول 03: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول: أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية لجودة المعلومات المالية (الملائمة)	10	0.685
المحور الثاني: أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية لجودة المعلومات المالية (الموثوقية)	10	0.771
المحور الثالث: أهمية الإفصاح في دعم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية	10	0.647
الثبات العام للاستبيان	30	0.848

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (03) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة مرتفع حيث بلغ 0.848 لإجمالي فقرات الاستبيان، فيما تراوح ثبات المحاور ما بين 0.647 كحد أدنى وبين 0.771 كحد أقصى، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة بحسب القيمة المتعارف عليها لمعامل ألفا كرونباخ التي تبلغ 0.60.

2.5.4. صدق الاتساق الداخلي: وقد جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل الارتباط لبيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحاور الثلاثة والدرجة الكلية التي تنتمي إليها الفقرة، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الخاصية الأساسية لجودة المعلومات المالية: الملائمة) والدرجة الكلية للمحور.

جدول 04: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الأول

الرقم	فقرات المحور	معامل الارتباط	الاحتمال
1-1	يساهم الإفصاح المحاسبي على المعلومات المالية (التي تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما معا) في التأثير على قرارات مستخدميها	0.57	0.00**
2-1	يعزز الإفصاح المحاسبي من توفير معلومات مالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل	0.56	0.00**
3-1	الإفصاح المحاسبي يعزز من مصداقية المعلومات المالية من خلال دعم ميزة الشمولية	0.65	0.00**
4-1	يساعد الإفصاح المحاسبي في إيصال المعلومات المالية في الوقت المناسب لكافة الأطراف دون تحيز	0.42	0.00**
5-1	يساعد الإفصاح المحاسبي مستخدمي المعلومات المالية في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية	0.58	0.00**
6-1	اعد الإفصاح مستخدمي المعلومات المالية في تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية للأحداث	0.40	0.01*
7-1	يمكن الإفصاح المحاسبي مستخدمي المعلومات المالية من استخدامها في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء	0.50	0.00**
8-1	يعزز الإفصاح المحاسبي من احتمالات مستخدمي المعلومات المالية في تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة	0.39	0.01*
9-1	يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.49	0.00**
10-1	الإفصاح المحاسبي يمكن مستخدمي القوائم المالية من استخدامها في مختلف الظروف وفي جميع الحالات	0.58	0.00**
* تشير إلى مستوى معنوية 0.05 // ** تشير إلى مستوى معنوية 0.01			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من نتائج الجدول أعلاه نجد أن جميع معاملات الارتباط لبيرسون بين فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.39 فيما كان الحد الأعلى 0.65، وعليه فإن جميع فقرات المحور الأول متسقة داخليا مع المحور الذي تنتهي إليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

جدول 05: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني

الرقم	فقرات المحور	معامل الارتباط	الاحتمال
1-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من تمثيل المعلومات المالية ما ترحو تمثيله بصدق	0.56	0.00**
2-2	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم معلومات مالية تعبر عن الواقع تعبيراً صادقا وتصوراً دقيقاً عن مضمونها	0.65	0.00**
3-2	الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية يسهم القائمين بالقياس المحاسبي التوصل إلى نفس النتائج في حال استخدام نفس أساليب القياس	0.30	0.70
4-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من حيادية المعلومات المالية	0.56	0.00**
5-2	الإفصاح المحاسبي يعزز من مصداقية المعلومات المالية من خلال دعم ميزة الحياد	0.51	0.01**
6-2	الإفصاح المحاسبي يعزز من مصداقية المعلومات المالية من خلال دعم ميزة الحذر	0.74	0.00*
7-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من ثقة مستخدمي المعلومات المالية في الجهة التي قامت بإعدادها	0.39	0.01
8-2	الإفصاح المحاسبي يجعل المعلومات المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز لفئة معينة من مستخدميها	0.56	0.00**
9-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من خلو المعلومات المالية من الخطأ	0.34	0.03*
10-2	الإفصاح المحاسبي يدعم المعلومات المالية في تمثيل الواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة.	0.63	0.00**
* تشير إلى مستوى معنوية 0.05 // ** تشير إلى مستوى معنوية 0.01			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 باستثناء الفقرة الثالثة، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.34 فيما كان الحد الأعلى 0.74، وعليه فإن فقرات المحور الثاني متسقة داخلياً مع المحور الذي تنتهي إليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني.

جدول 06: معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثالث

الرقم	فقرات المحور	معامل الارتباط	الاحتمال
1-3	يساهم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في المقارنة بين نتائج دورة مالية معينة لمؤسسة أو أكثر مع بعضهم البعض (المقارنة في حالة السكن)	0.40	0.01*
2-3	يدعم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية عملية مقارنة نفس نتائج المؤسسة لعدد من الدورات المالية (المقارنة الحركية)	0.46	0.00**
3-3	يساهم الإفصاح المحاسبي في توضيح وبشكل مستمر السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد قوائم المعلومات المالية	0.59	0.00**
4-3	الإفصاح المحاسبي يوفر الطرق والكيفيات التي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من فهمها واستيعابها من دون تعقيدات	0.58	0.00**
5-3	يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات مالية قابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	0.51	0.00**
6-3	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تنبيه الجهات الرقابية بالتصرفات الخاطئة للقيام بتصحيحها لتقديم معلومات صحيحة	0.50	0.00**
7-3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم معلومات مالية كاملة تغطي كافة اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار	0.60	0.00**
8-3	يعزز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية قابلية الفهم لدى مستخدميها مما لهم مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة	0.54	0.00**
9-3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات المالية في شكلها النهائي حتى لا يضطر مستخدميها إلى إجراء عمليات تشغيل إضافية للحصول على المعلومات المطلوبة	0.55	0.00**
10-3	يساهم الإفصاح عن المعلومات في تغليب المنفعة المتوقعة منها على تكلفة إنتاجها وتوصيلها	0.11	0.51
* تشير إلى مستوى معنوية 0.05 // ** تشير إلى مستوى معنوية 0.01			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من نتائج الجدول رقم (06) نلاحظ أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور الثالث دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 باستثناء الفقرة العاشرة، حيث كان الحد الأدنى لمعاملات الارتباط 0.40 فيما كان الحد الأعلى 0.60، وعليه فإن فقرات المحور الثالث متسقة داخلياً مع المحور الذي تنتهي إليه مما يثبت صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث.

6.4. تحليل آراء أفراد الدراسة حول محاور الدراسة:

فيما يلي تحليل آراء أفراد الدراسة حول محور الدراسة الأول "أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية (الملائمة)" من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول 07: تحليل آراء الاستجابات على فقرات المحور الأول (أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية "الملائمة")

الرقم	الفقرة	التكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	
1-1	يساهم الإفصاح المحاسبي على المعلومات المالية (التي تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما معا) في التأثير على قرارات مستخدميها	تكرار	5	26	2	3	0	0.732	3.92	3	
		%	13.9	72.2	5.6	8.3	0				
2-1	يعزز الإفصاح المحاسبي من توفير معلومات مالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل	تكرار	10	24	1	1	0	0.624	4.19	1	
		%	27.8	66.7	2.8	2.8	0				
3-1	الإفصاح المحاسبي يعزز من مصداقية المعلومات المالية من خلال دعم ميزة الشمولية	تكرار	6	20	9	1	0	0.723	3.86	4	
		%	16.7	55.6	25	2.8	0				
4-1	يساعد الإفصاح المحاسبي في إيصال المعلومات المالية في الوقت المناسب لكافة الأطراف دون تحيز	تكرار	6	22	3	5	0	0.889	3.81	8	
		%	16.7	61.1	8.3	13.9	0				
5-1	يساعد الإفصاح مستخدم المعلومات المالية في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية	تكرار	7	23	3	3	0	0.791	3.94	2	
		%	19.4	63.9	8.3	8.3	0				
6-1	يساعد الإفصاح مستخدم المعلومات المالية في تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية للأحداث	تكرار	1	21	10	4	0	0.736	3.53	9	
		%	2.8	58.3	27.8	11.1	0				
7-1	يمكن الإفصاح المحاسبي مستخدم المعلومات المالية من استخدامها في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء	تكرار	10	16	5	4	1	1.056	3.83	6	
		%	27.8	44.4	13.9	11.1	2.8				
8-1	يعزز الإفصاح المحاسبي من احتمالات مستخدم المعلومات المالية في تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة	تكرار	5	23	5	3	0	0.775	3.83	5	
		%	13.9	63.9	13.9	8.3	0				
9-1	يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية	تكرار	6	20	7	3	0	0.822	3.81	7	
		%	16.7	55.6	19.4	8.3	0				
10-1	الإفصاح المحاسبي يمكن من استخدام القوائم المالية في مختلف الظروف وفي جميع الحالات	تكرار	4	18	8	5	1	0.971	3.53	10	
		%	11.1	50	22.2	13.9	2.8				
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الأول ككل								3.82	0.419	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (07) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الأول (أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية: الملائمة) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يعزز الإفصاح المحاسبي من توفير معلومات مالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل) بانحراف معياري قدره 0.624 ومتوسط حسابي قدره 4.19 بإجمالي موافق.

وموافق بشدة 34 من أصل 36 مستجيب، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على (يساعد الإفصاح المحاسبي مستخدم المعلومات المالية في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية) حيث جاءت قيمة الانحراف المعياري 0.791 وقيمة متوسطه الحسابي 3.94 بإجمالي موافق وموافق بشدة 30 من أصل 36 مستجيب، وجاءت باقي فقرات المحور في مجال الموافقة.

كما يتضح من خلال الجدول أن المتوسط المرجح لأوزان المحور الأول (أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية: الملائمة) بلغ 3.82 بانحراف معياري قدره 0.419 وهو ما يقابل درجة الموافقة، أي هناك مستوى مرتفع من القبول أو الموافقة لفقرات هذا المحور وبالتالي هذه النتيجة تدعم صحة الفرضية الأولى، أي أن الإفصاح المحاسبي يدعم خاصية الملائمة كخاصية أساسية لجودة المعلومات المالية.

جدول 08: تحليل آراء الاستجابات على فقرات المحور الثاني (أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية "الموثوقية")

الرقم	الفقرة	التكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
1-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من تمثيل المعلومات المالية ما ترجو تمثيله بصدق	تكرار	5	14	10	7	0	0.971	3.47	3
		%	13.9	38.9	27.8	19.4	0			
2-2	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم معلومات مالية تعبر عن الواقع تعبيراً صادقاً وتصوراً دقيقاً عن مضمونها	تكرار	5	17	5	8	1	1.082	3.47	4
		%	13.9	47.2	13.9	22.2	2.8			
3-2	الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية يدعم القائمين بالقياس المحاسبي التوصل إلى نفس النتائج في حال استخدام نفس أساليب القياس	تكرار	3	14	15	3	1	0.874	3.42	7
		%	8.3	38.9	41.7	8.3	2.8			
4-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من حيادية المعلومات المالية	تكرار	2	19	6	8	1	0.990	3.36	9
		%	5.6	52.8	16.7	22.2	2.8			
5-2	الإفصاح المحاسبي يعزز من مصداقية المعلومات المالية من خلال دعم ميزة الحياد	تكرار	2	20	7	6	1	0.939	3.44	5
		%	5.6	55.6	19.4	16.7	2.8			
6-2	الإفصاح المحاسبي يعزز من مصداقية المعلومات المالية من خلال دعم ميزة الحذر	تكرار	2	22	7	5	0	0.806	3.58	2
		%	5.6	61.1	19.4	13.9	0			
7-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من ثقة مستعملي المعلومات المالية في الجهة التي قامت بإعدادها	تكرار	7	22	4	2	1	0.887	3.89	1
		%	19.4	61.1	11.1	5.6	2.8			
8-2	الإفصاح المحاسبي يجعل المعلومات المالية تتميز بالموضوعية وعدم التحيز لفئة معينة من مستخدميها	تكرار	4	16	8	8	0	0.969	3.44	6
		%	11.1	44.4	22.2	22.2	0			
9-2	يعزز الإفصاح المحاسبي من خلو المعلومات المالية من الخطأ	تكرار	3	9	9	14	1	1.055	2.97	10
		%	8.3	25	25	38.9	2.8			
10-2	الإفصاح المحاسبي يدعم المعلومات المالية في تمثيل الواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة	تكرار	3	19	5	8	1	1.025	3.42	8
		%	8.3	52.8	13.9	22.2	2.8			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الثاني ككل										
								0.507	3.44	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (08) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثاني (أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية: الموثوقية) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يعزز الإفصاح المحاسبي من ثقة مستعملي المعلومات المالية في الجهة التي قامت بإعدادها) بانحراف معياري قدره 0.887 ومتوسط حسابي قدره 3.89 بإجمالي موافق وموافق بشدة 29 من أصل 36 مستجيب، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على (يعزز الإفصاح المحاسبي من خلو المعلومات المالية من الخطأ) بقيمة انحراف معياري 1.055 ومتوسط حسابي قدره 2.97، وهو ما يقابل درجة المحايدة في مقياس ليكارت الخماسي المذكور سابقاً. كما يتضح من خلال الجدول أن المتوسط المرجح لأوزان

المحور الثاني (أهمية الإفصاح في دعم الخاصية الأساسية: الموثوقية) بلغ 3.44 بانحراف معياري قدره 0.507 وهو ما يقابل درجة الموافقة أي هناك مستوى مرتفع من القبول أو الموافقة لفقرات المحور الثاني. وبالتالي هذه النتيجة تدعم صحة الفرضية الثانية، أي أن الإفصاح المحاسبي يدعم الخاصية الأساسية (الموثوقية) لجودة المعلومات المالية.

جدول 09: تحليل آراء الاستجابات على فقرات المحور الثالث (أهمية الإفصاح في دعم الخصائص الثانوية)

الرقم	الفقرة	التكرار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	
1-3	يساهم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في المقارنة بين نتائج دورة مالية معينة لمؤسسة أو أكثر مع بعضهم البعض	تكرار	7	22	7	0	0	0.632	4.00	1	
		%	19.4	61.1	19.4	0	0				
2-3	يدعم الإفصاح عن المعلومات المالية عملية مقارنة نفس نتائج المؤسسة لعدد من الدورات المالية	تكرار	7	21	6	1	1	0.854	3.89	2	
		%	19.4	58.3	16.7	2.8	2.8				
3-3	يساهم الإفصاح المحاسبي في توضيح وبشكل مستمر السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد قوائم المعلومات المالية	تكرار	2	20	9	3	2	0.941	3.47	10	
		%	5.6	55.6	25	8.6	5.6				
4-3	الإفصاح المحاسبي يوفر الطرق والكيفيات التي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من فهمها واستيعابها من دون تعقيدات	تكرار	2	17	14	3	0	0.737	3.80	4	
		%	5.6	47.2	38.9	8.6	0				
5-3	يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات مالية قابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	تكرار	5	23	6	2	0	0.889	3.81	3	
		%	13.9	63.9	16.7	5.6	0				
6-3	يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تنبيه الجهات الرقابية بالتصرفات الخاطئة للقيام بتصحيحها لتقديم معلومات صحيحة	تكرار	4	16	14	2	0	0.766	3.61	7	
		%	11.1	44.4	38.9	5.6	0				
7-3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم معلومات مالية كاملة تغطي كافة اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار	تكرار	6	17	11	2	0	0.806	3.75	5	
		%	16.7	47.2	30.6	5.6	0				
8-3	يعزز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية قابلية الفهم لدى مستخدميها الذين لهم مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة	تكرار	3	21	10	2	0	0.710	3.69	6	
		%	8.3	58.3	27.8	5.6	0				
9-3	يساهم الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات المالية في شكلها النهائي حتى لا يضطر مستخدميها إلى إجراء عمليات تشغيل إضافية للحصول على المعلومات المطلوبة	تكرار	5	17	9	5	0	0.903	3.61	8	
		%	13.9	47.2	25	13.9	0				
10-3	يساهم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في تغليب المنفعة المتوقعة منها على تكلفة إنتاجها وتوصيلها	تكرار	3	15	15	3	0	0.775	3.50	9	
		%	8.3	41.7	41.7	8.3	0				
	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الثالث ككل								3.86	0.395	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (09) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المحور الثالث (أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يساهم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية في المقارنة بين نتائج دورة مالية معينة لمؤسسة أو أكثر مع بعضهم البعض) بانحراف معياري قدره 0.632 ومتوسط حسابي قدره 4.00 بإجمالي موافق ووافق بشدة 29 من أصل 36 مستجيب، وجاءت باقي فقرات المحور في مجال الموافقة والتي تتراوح بين متوسط 3.81 كأعلى قيمة و3.47 كأدنى قيمة. ويتضح من خلال الجدول أن

المتوسط المرجح لأوزان المحور الأول (أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية) بلغ 3.86 بانحراف معياري قدره 0.395 وهو ما يقابل درجة الموافقة، أي هناك مستوى مرتفع من القبول أو الموافقة لفقرات المحور الثالث، وبالتالي هذه النتيجة تدعم صحة الفرضية الثالثة. أي أن الإفصاح المحاسبي يدعم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المالية.

5. تحليل النتائج:

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا مهما فيما يتعلق بتوفير معلومات مالية لمستخدميها بالقدر الكافي من الجودة التي تسمح لهم باتخاذ القرارات المناسبة، وكما رأينا من خلال ما سبق، أن الإفصاح المحاسبي يدعم مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومة المالية حتى يمكن اعتبارها ذات جودة ومصداقية، ولعل أهم هذه الخصائص: الملائمة والموثوقية بالإضافة إلى باقي الخصائص الأخرى التي اعتبرت ثانوية.

6. خاتمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي بمختلف أنواعه وسيلة مستخدمي التقارير المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهم من المستفيدين للحصول على معلومات وبيانات تتصف بالكفاية والشمولية مما يجعلها ملائمة، غير مضللة، وتتميز بالتمثيل الصادق لما يجب أن تمثله، مما تسمح لهم بالتنبؤ والمقارنة وتقييم مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة، وحتى لا تكون عملية الإفصاح عشوائية يجب توفر مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح المقبولة والمتفق عليها بين أوساط مستخدمي القوائم المالية ومعديها، ولعل أبرز هذه الأساليب، ترتيب مكونات القوائم المالية وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع استخدام المصطلحات الواضحة وإضافة التقارير والجداول الملحقه ضمن الملاحظات والهوامش قصد تسهيل عملية فهمها واستخلاص المعلومات اللازمة.

كما يبرز دور الإفصاح المحاسبي على المعلومات المالية نظرا لما له من مزايا على نوعية المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية التي يجب أن تتميز بمجموعة من الصفات حتى تكون مفيدة، يمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لاتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

1.6. النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ الإلمام التام بالجوانب الأساسية للإفصاح المحاسبي من طرف المهنيين من محافظي الحسابات والمحاسبين والمسيرين والمديرين الماليين وكذا الأكاديميين من أساتذة جامعيين؛
- ❖ اجماع آراء الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية على أهمية الإفصاح المحاسبي على المعلومات المالية المحتواة في التقارير المالية لما له من إيجابيات تعود على مستخدمي التقارير المالية؛

2.6. التوصيات:

- من خلال دراستنا تم التوصل إلى جملة من الاقتراحات يمكن إيجازها فيما يلي:
- ❖ ضرورة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي لما له من دور فعال في تحسين مستوى جودة المعلومات المالية؛
- ❖ ضرورة زيادة الوعي ببذل جهد أكثر لضمان الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية.

6. قائمة المراجع:

1. إبراهيم بوعزيز. (2021). مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية "دراسة ميدانية بمجمع صيدال". مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، 04 (02 عدد خاص)، صفحة 51.
2. أحمد حابية. (2020). العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة. مجلة المدير ، 07 (02)، صفحة 42.
3. أحمد سلامي، أسماء سلامي، وعبد الحق بن تفات. (سبتمبر، 2018). تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017). مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة (06)، صفحة 108.
4. اسلام هلايلي. (01 جانفي، 2021). الإفصاح عن الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10 (01)، صفحة 306.
5. الأخضر رينوبة، وكلثوم هوارى. (26 10، 2021). دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المحتوى الإعلامي للكشوف المالية (دراسة ميدانية). مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 04 (02)، صفحة 145.
6. الخادم خيثري، ومحمد لزرق. (01 جويلية، 2021). التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري -دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات لولايتي سيدي بلعباس ووهران-. مجلة المؤسسة، 10 (01) صفحة 313.
7. إيمان بوقصة. (02 مارس، 2018). الفساد المالي وعلاقته بالإقتصاد الموازي في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 03 (01)، الصفحة 262.
8. بلال قندوز، ومراد آيت محمد. (31 ديسمبر، 2018). أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من آثار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة جديد الاقتصاد ، 13 (01)، الصفحة 33.
9. بلعائش ميادة. (ديسمبر، 2012). العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري. رؤى اقتصادية (03)، صفحة 113.
10. بن سيد أحمد عثمان. (2021). مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية -دراسة ميدانية لأراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر-. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 15 (01)، صفحة 47.
11. حاج قويدر قورين، ونور الهدى نفاز. (2019). نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات وتأثيرهما على جودة المعلومات المالية دراسة حالة مؤسسة NOVER SPA بالشلف. مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية ، 01 (00)، صفحة 124.
12. حنين عاشوري، وحدة أوضافية. (30 06، 2021). الفساد وأثره على مناخ الاستثمار في الجزائر -مع الإشارة لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر-. مجلة الباحث الإقتصادي ، 09 (01)، صفحة 313.
13. خالد غروي، وكمال بن موسى. (15 جوان، 2022). أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية المالية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 09 (01)، صفحة 224.
14. خالد ليتيم، وعبد الحفيظ مسكين. (جوان، 2018). الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته -إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد-. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، 04 (07)، صفحة 181.
15. راضية مسعود. (30 جوان، 2019). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته. مجلة المقرريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 03 (02)، صفحة 92.
16. سارة جريو، ونبل بوفليخ. (01 سبتمبر، 2018). دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. مجلة الإقتصاد والمالية ، 04 (02)، صفحة 122.
17. سعاد صلاح. (01 أوت، 2012). الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية -دراسة ميدانية-. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية- ، 06 (02)، صفحة 316.
18. سفيان سماعيل، وصلاح الدين دادة. (31 جانفي، 2019). مساهمة حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي. مجلة المقرريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، 03 (01 خاص)، صفحة 358.

19. سكيانة رحمة، وميلود تومي. (12 جانفي، 2020). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، 05 (2019) (02)، صفحة 110.
20. صارة جريو. (2019). دور المراجعة الخارجية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسة الاقتصادية في ظل إصلاح مهنة المراجعة في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، صفحة 63.
21. صبرينة كردودي، وعتيقة وصاف. (01 جوان، 2017). الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي). المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية ، 07 (01)، صفحة 230.
22. عائشة قسمية، ومقدم عيبرات. (01 جانفي، 2016). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة استنبائية لعينة من المؤسسات". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية ، 10 (01)، صفحة 373.
23. عبد الواحد غازي النعيمي، وسوسن أحمد سعيد. (بلا تاريخ). دور المحاسبة والتدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر العلمي الثاني، عدد خاص، صفحة 531.
24. عبد الوهاب نصرات، ومفيد عبد اللاوي. (01 أوت، 2021). دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية، دراسة. مجلة البشائر الاقتصادية ، السابع (02)، صفحة 602.
25. فوزية برسولي، ومحمد جوبر. (01 جوان، 2018). الشفافية والإفصاح كآليتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 01 (02)، صفحة 148.
26. ملين تغليسية، وطارق وهابي. (04 أفريل، 2019). أثر جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 04 (01)، صفحة 8.
27. محمد السعيد سعيداني، بوبكر زريقات، ومحمد زرقون. (01 جويلية، 2022). الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية). مجلة المؤسسة ، 11 (01)، صفحة 159.
28. مراد كريفار، ومحمد أمين بربري. (01 جوان، 2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (17)، صفحة 59.
29. مسعودة بن لخضر. (2019). اختبار كفاءة بورصة ابوظبي للأوراق المالية عند المستوى شبه القوي باستخدام المعلومات المحاسبية المفصح عنها. مجلة آفاق علمية، 11 (03)، صفحة 750.
30. مصطفى طويطي، وخيرة مجدوب. (31 جانفي، 2019). آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والإداري في ظل مبدأ الإفصاح والشفافية. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية ، 03 (01 خاص)، صفحة 153.
31. معمّر قربة، وإيمان حوداسي. (31 جانفي، 2019). مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي -دراسة حالة المديرية العملية اتصالات الجزائر "الأغواط". مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية ، 03 (01 خاص)، صفحة 270.
32. ميلود تومي، ومحمد لمين علون. (01 ديسمبر، 2016). التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية (20)، صفحة 212.
33. نصيرة سعدي، ونسيمة أوكيل. (30 جوان، 2021). دور الإفصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، 04 (01)، صفحة 464.
34. هجيرة بوزوينة، ومسعود دراوسي. (01 ديسمبر، 2017). أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 06 (02)، صفحة 221.
35. وثام ملاح. (جوان، 2017). دور حوكمة الشركات في تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح المحاسبي. مجلة رماح للبحوث والدراسات (22) صفحة 166.
36. ياسمينه عمامرة، وعبد الكريم زرفاوي. (سبتمبر، 2018). أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. مجلة البحوث والدراسات التجارية (04)، صفحة 311.
37. ياقوتة عليوات. (05 ديسمبر، 2010). الفساد الإداري والمالي أسبابه، آثاره، وخطط معالجتها. مجلة المعيار ، 13 (25)، صفحة 529.